Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 643-664
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Extent of commitment of commercial banks to Apply regulatory procedures on Money laundering:A field study on Libyan commercial banks in the city of Al Kufra

Saleh Mohammed Saleh Bouzrig [1 *], Salah Mohammed Abdulati Zarara [2]
[1] Faculty of Economic, University of Kufra, Kufra, Libya
[2] Faculty of Administration, Bright Star University, Brega, Libya

مدي التزام المصارف التجارية بتطبيق الإجراءات الرقابية على عمليات غسل الأموال: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية بمدينة الكفرة

صالح محمد صالح بوزريق [1 *]، صلاح محمد عبد العاطي زرارة [2]
[1] كلية الاقتصاد، جامعة الكفرة، الكفرة، ليبيا
[2] كلية الإدارة، جامعة النجم الساطع، البريقة، ليبيا

*Corresponding author: salahbwzryq@gmail.com

Received: November 02, 2025	Accepted: January 30, 2026	Published: February 28, 2026

Abstract:
This study investigates the extent of commitment by Libyan commercial banks in the city of Al Kufra to implementing regulatory procedures for anti-money laundering. Given the global rise in financial crimes and their severe economic and social impacts, the research emphasizes the critical role of the banking sector in detecting and preventing such activities. To achieve its objectives, the study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a comprehensive survey of all employees in the targeted bank branches. Data was collected through a structured questionnaire distributed to 53 individuals, covering three main dimensions: identification of customers and beneficial owners, adherence to guiding indicators for suspicious transactions, and compliance with international standards such as the Financial Action Task Force (FATF). The findings revealed a high level of commitment across all dimensions; specifically, banks demonstrated a very high commitment to identifying the true identity of account holders and a high degree of vigilance regarding transactions inconsistent with a customer's known activity. Statistical analysis confirmed the rejection of null hypotheses, indicating significant compliance with both local and international anti-money laundering protocols. Based on these results, the study recommends enhancing legal protections for bank employees who report suspicious activities to ensure a safer reporting environment. It also suggests continuous capacity building through specialized training programs to keep pace with evolving money laundering techniques and the integration of artificial intelligence in financial monitoring.

Keywords: Money Laundering, Control Procedures, Commercial Banks, Al Kufra, FATF Standards.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
تتقصى هذه الدراسة مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية لمكافحة غسل الأموال .ونظراً للتصاعد العالمي في الجرائم المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة، تؤكد الورقة على الدور الحيوي للقطاع المصرفي في كشف ومنع هذه الأنشطة .ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً أسلوب الحصر الشامل لجميع الموظفين في فروع المصارف المستهدفة .جُمعت البيانات عبر استمارة استبيان وُزعت على 53 مفردة، وشملت ثلاثة محاور رئيسية: تحديد هوية العميل والمالك الحقيقي، الالتزام بالمؤشرات الاسترشادية للعمليات المشبوهة، والامتثال للمعايير الدولية مثل فريق العمل المالي .(FATF) كشفت النتائج عن مستوى التزام مرتفع في كافة المحاور؛ حيث أظهرت المصارف التزاماً مرتفعاً جداً بالتحقق من الهوية الحقيقية لأصحاب الحسابات، ودرجة عالية من اليقظة تجاه المعاملات التي لا تتناسب مع نشاط العميل المعروف .وأكد التحليل الإحصائي رفض الفرضيات الصفرية، مما يشير إلى وجود امتثال معنوي لبروتوكولات مكافحة غسل الأموال المحلية والدولية .وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بتعزيز الحماية القانونية للموظفين الذين يبلغون عن الأنشطة المشبوهة لضمان بيئة إبلاغ آمنة .كما اقترحت الاستمرار في بناء القدرات من خلال برامج تدريبية متخصصة لمواكبة الأساليب المتطورة لغسل الأموال، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الرقابة المالية.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الإجراءات الرقابية، المصارف التجارية، الكفرة، معايير FATF.

المقدمة

يزداد الاهتمام بموضوع غسل الأموال يوماً بعد يوم، وبخاصة من قبل السلطات المالية والرقابية في مختلف أنحاء العالم. ويرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى موجة الأزمات التي تعرضت لها العديد من المراكز المالية في العالم، ولارتباط هذا النشاط باستقرار أسواق المال الدولية وبأمان القطاع المصرفي والمالي؛ وذلك انطلاقاً من الحجم المتنامي لعمليات غسل أو تبييض الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والأسلحة، وتزوير العملات، والرقيق الأبيض، والتهرب الضريبي، وعمليات اختلاس المال العام وغيرها، ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال في نطاق الدورة التجارية والاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها واستثمارها بصورة طبيعية.

ولذلك، تعتبر عمليات غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع؛ لكونها القاسم المشترك لكافة أشكال وأنماط الجرائم والأنشطة غير المشروعة. وقد تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون والمصارف المركزية لغسل الأموال، ومن أهمها تعريف مصرف ليبيا المركزي (2005) وهو: "مجموعة الإجراءات الهادفة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال والممتلكات المتأتية عن أعمال إجرامية، ومنح صفة الشرعية لهذه الأموال، ومن ثم إعادة ضخها في الاقتصاد."

ولقد أصبحت عمليات غسل الأموال إحدى الظواهر التي نمت في المجتمع المحلي والإقليمي نتيجة للأوضاع الأمنية التي تعاني منها ليبيا ودول الجوار؛ مما أدى لزيادة تجارة الأسلحة بنسبة كبيرة، وتهريب المخدرات عبر الحدود، وتهريب النفط، وكذلك الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبوراً بالأراضي الليبية، فضلاً عن التزوير والرشوة ونهب المال العام؛ لذا كان لزاماً على المصارف الليبية اتخاذ كافة التدابير الرقابية لمواجهة عمليات غسل الأموال.

مشكلة الدراسة

ارتبطت ظاهرة غسيل الأموال ارتباطاً وثيقاً بالمتحصلات من الأنشطة غير المشروعة التي تجد طريقها إلى الخارج عبر القنوات المصرفية. وتزامناً مع التطور التكنولوجي، فإن جريمة غسيل الأموال تتطور بشكل أسرع وتتعدد أساليبها؛ مما جعل المجتمع الدولي يعتبر مكافحتها مؤشراً لمدى استجابة الدول للمتطلبات الدولية. وقد تزايد اهتمام الحكومات بتشريع القوانين، وإبراز الدور الرقابي للبنك المركزي كجهة إشرافية تضمن الامتثال للتوصيات الدولية مثل مجموعة العمل المالي .(FATF) وبناءً على ذلك، حصل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإجماع على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة من خلال القرارات الدولية لمجلس الأمن التي تلزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله (الطيف، 2007).
وتشهد المصارف في ليبيا معوقات مثل ضعف نظم المعلومات الإدارية وأجهزة الرقابة، مما ساهم في ازدياد العمليات؛ الأمر الذي استوجب توالي الجهود لمنع استخدام الأنظمة المصرفية في غسيل الأموال (أنيفة وأبوراوي، 2025). وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي :**ما مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية على عمليات غسل الأموال؟** وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب؟
2. هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات المشتبه بها؟
3. هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمعايير الدولية (FATF)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية في مدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية على عمليات غسل الأموال، من خلال:

1. التعرف على مدى الالتزام بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب.
2. التعرف على مدى الالتزام بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات المشبوهة.
3. التعرف على مدى الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى الكشف عن الإجراءات المطبقة داخل المصارف التجارية الليبية، وفهم مفهوم غسل الأموال ومراحله، وإبراز دور مصرف ليبيا المركزي في التصدي لهذه الظاهرة.

فرضيات الدراسة

1. لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي.
2. لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمؤشرات الاسترشادية للعمليات المشبوهة.
3. لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمعايير الدولية.(FATF)

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتحليلها بدقة. اعتمدت الدراسة على المعلومات الأولية من خلال "استمارة استبيان"، والمعلومات الثانوية من الكتب والدوريات والرسائل العلمية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق بلدية الكفرة.

حدود الدراسة

1. **الحدود الموضوعية :**اقتصرت على مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق الإجراءات الرقابية على غسل الأموال.
2. **الحدود البشرية :**الموظفون العاملون بالمصارف التجارية بمدينة الكفرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **الحدود المكانية :**المصارف التجارية في مدينة الكفرة.
4. **الحدود الزمنية :**عام 2024.

هيكل الدراسة

1. **الفصل الأول :**الإطار العام للدراسة.
2. **الفصل الثاني :**الإطار النظري للدراسة.
3. **الفصل الثالث :**الدراسة الميدانية.

أولاً: الدراسات السابقة

- **دراسة الرفاتي :(2007)** بعنوان "عمليات مكافحة غسيل وأثر الالتزام بها على فاعلية نشاط المصارف الفلسطينية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ظاهرة غسيل الأموال ومراحلها وأساليبها ومصادرها، والتعرف على المسؤولية القانونية الواقعة على المصارف والناتجة عن الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن إجراءات مكافحة غسيل الأموال تعمل على الحد من السرية المصرفية مما يترتب عليه انعكاسات سلبية على النشاط المصرفي الفلسطيني، وأوصت بضرورة وجود قانون فلسطيني مستقل لمكافحة أنشطة غسيل الأموال.
- **دراسة بركات :(2007)** بعنوان "أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية". هدفت الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في الإفصاح عن مخاطر العمليات المالية المتعلقة بغسل الأموال في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت إلى نتائج منها حتمية تحمل البنوك مسؤوليتها الاجتماعية عن الإفصاح عن عمليات غسل الأموال، واعتبار ذلك لا يعد خروجاً عن مبدأ سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء.
- **دراسة العاجز :(2008)** بعنوان "دور المصارف في الرقابة على غسيل الأموال في فلسطين". هدفت الدراسة إلى معرفة الإجراءات المطبقة في المصارف للرقابة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها، والمعوقات التي تواجه المصارف العاملة في قطاع غزة. وتوصلت النتائج إلى ضرورة وجود التزام من قبل المصارف بإجراءات التحقق من العميل، وتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة.
- **دراسة أحمد :(2009)** بعنوان "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها". هدفت الدراسة إلى بلورة إطار نظري يضم المفردات الأساسية للاستراتيجيات المصرفية لعمليات غسيل الأموال، وتحليل العلاقة بين الاستراتيجيات المصرفية وتطوير عمليات غسيل الأموال، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى وجود ارتباط وثيق بين ظهور مشكلة غسيل الأموال وظاهرة العولمة، كما أشارت إلى أن قوانين السرية المصرفية قد تساهم في تعزيز الظاهرة من خلال الاستغلال السيئ لها.
- **دراسة عمر :(2009)** بعنوان "الأموال المشبوهة ودور البنك المركزي". هدفت الدراسة إلى بحث ظاهرة غسيل الأموال من حيث مراحلها وطرقها وآثارها، ودور البنك المركزي في المواجهة. وتوصلت إلى أن مكافحة غسيل الأموال هدف استراتيجي يؤدي لإنقاذ القيم والأموال، وأوصت بإلزام المؤسسات المالية بعدم فتح حسابات لمجهولي الهوية، ورفض العمليات المشكوك فيها وإخطار البنك المركزي.
- **دراسة مشهور :(2012)** بعنوان "البنوك وعمليات غسيل الأموال". هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة البنوك بجريمة غسيل الأموال من خلال دراسة مفهومها ومراحلها وآثارها، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين جريمة غسيل الأموال والفساد المالي والإداري.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **دراسة بشير وغفير :(2022)** بعنوان "مدى تطبيق المصارف التجارية للإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال". هدفت الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الإجراءات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتوصلت إلى أن انتشار العمليات يعود للانقسام السياسي والإداري، وغياب سلطة القانون، وضعف الأنظمة الرقابية، وأزمة السيولة، وعدم الالتزام الكامل بقانون مكافحة غسل الأموال الليبي.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التعريف بعملية غسل الأموال والإجراءات المصرفية للتصدي لها

أولاً: التعريف بعمليات غسل الأموال :تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة غسل الأموال، ومن أبرزها ما يلي:

- **تعريف الربيعي" :(2005)** كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة، وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال، لكي تظهر في نهاية الأمر على أنها أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة بينما هي في الأصل غير ذلك."
- **تعريف البقمي" :(2005)** عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة -التي تُمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي- في دورة النشاط الاقتصادي الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي وأجهزة الوساطة المالية الأخرى."

ثانيا: الاجراءات المتبعة من قبل المصارف للتصدي لظاهرة غسل الأموال:

بالنظر الي الاهمية المحورية لمكافحة عمليات غسل الاموال والعمليات المشبوهة الأخرى والتي ينكن ان يتم تمريرها عبر النظم المصرفية حول العالم، وما قد ينشا عن ذلك من مخاطر متنوعة علي سمعة المصارف وقدرتها على الاستمرار في العمل ومواجهة الالتزامات القانونية (غرامات وعقوبات متنوعة) والمترتبة على عدم الانتباه والحذر تجاه العمليات المشبوهة فانه من الواجب ان تقوم الادارة العليا للمصارف بإيلاء هذا الامر اهتماما خاصا ومن ذلك: -

1- وضع سياسات واستراتيجيات واضحة وملزمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، تحرير تقارير الشك المناسبة في الحالات التي تتطلب ذلك، تدريب الموظفين وتوعيتهم بمخاطر عمليات غسل الاموال وكيف يمكن ان تمر من خلال الاعمال والنظم المصرفية القائمة.

2- ان تتضمن هذه السياسات اجراءات محددة للتطبيق الكامل لمفهوم اعرف عميلك والاحتفاظ بكافة المستندات ذات الصلة بالعميل والحركة على الحساب لمدة لا تقل عن 5 سنوات بعد اقفال الحساب، وانواع العملاء وقطاعات الاعمال التي تشكل نسبة خطورة مرتفعة على المصرف، كيفية تقييم المخاطر، ومراقبة ومتابعة الحسابات، متي تكون المعاملة مشبوهة؟ ورفع تقارير الشك ... الخ.

3- التأكد من حسن تطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات في مختلف الفروع والادارات، الداخلية والخارجية والعمل على تحديثها حسب المستجدات.

4- انشاء ادارة مكافحة غسل الاموال تكون في العادة مرتبطة او تابعة لدائرة العمليات المركزية حيث تكون مسؤوليتهم متابعة التنفيذ والالتزام بهذه السياسات والنظم والاجراءات ورفع تقارير الشك ... من مختلف ادارات وفروع المصرف والتنسيق مع ادارة مكافحة غسل الاموال في كافة الموضوعات ذات الصلة.

5- رصد الميزانيات المناسبة لهذه الادارة والا ينظر اليها على انها مركز تكلفة بل صمام امان للمصرف ولموظفيه وللعملاء والاصول المختلفة.

6- استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة التي تتمكن من وضع اسس ومعايير واجراءات محددة تتماشي مع القوانين السارية والسياسات العامة للدول والمصارف المركزية التي تتبعها، وقابلة للتطبيق علي ارض الواقع.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

7- التأكد من عدم عرقلة العمليات المصرفية المختلفة بسبب هذه السياسات ومتطلبات الحيطة والحذر، والا تؤدي الي ازعاج متكرر للعملاء بما يشعرهم انهم في دائرة الشك والريبة باستمرار.

ان التعقيدات المصاحبة لطبيعة العمليات المصرفية وخصوصا العالمية منها، وتنوع المخاطر الناجمة عن الاساليب التي تسلكها عصابات غسل الاموال لتمرير مختلف مراحل هذه العمليات المشبوهة، يجعل من العسير تتبع واكتشاف هذه العمليات اعتمادا على النظم والاساليب اليدوية التقليدية في المتابعة والمراجعة والتدقيق، بل لابد من المسارعة الي اعتماد النظم الالية التخصصية للمساعدة في الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.

وقد اشارت التقارير الي ان حجم الانفاق السنوي على ادخال وتشغيل وصيانة النظم الالية الحديثة والخاصة بمكافحة غسل الاموال في مختلف القطاعات المالية، يقدر بمئات الملايين من الدولارات الامريكية.

ان المصارف المركزية بما تمثله من سلطة إشرافيه ورقابية على كافة البنوك العاملة ضمن نطاقها الجغرافي، يقع عليها دور كبير في انفاذ القانون والتأكد من التزام كافة المصارف بتطبيقه، كما يفترض انشاء وحدة استخبارات / تحريات مالية مركزية في المصرف المركزي تخصص للتنسيق مع كافة المصارف العاملة في نطاقها الجغرافي في كل ما يتعلق بمهام مكافحة غسل الاموال، وتلقي وتحليل تقارير الشك، ومتابعة الحالات المشبوهة والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بإنفاذ القانون.. الخ، بما يحفظ القطاع المصرفي بالدولة من سوء الاستغلال من قبل ارباب هذه الجرائم.

من المهم أدراك ان ما من برنامج لمكافحة غسل الاموال سيكون ناجحا بنسبة مائة بالمائة فاغاسلو الاموال يستخدمون اساليب متزايدة التعقيد لتجنب برامج الكشف التي تعتمدها المصارف. ومع ذلك، فان تطبيق نظم واجراءات كالتي اعطينا تفاصيلها اعلاه يحسن بدرجة كبيرة قدرة المصرف على منع واكتشاف غسل الاموال، وعلى تلبية المتطلبات الحكومية ببذل الجهود اللازمة لمنع الذين قد يجرون معاملات غير مشروعة من استخدام الخدمات المصرفية. وباختصار ان مثل هذه النظم والاجراءات تعزز قدرة المصرف علي المحافظة علي سمعته في الامانة وفي الممارسات المانعة للمخاطر (الربيعي ، 2005 89).

المبحث الثاني: المعلومات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في انها تتضمن عملية غسيل اموال

يجب على المصارف ان تولي اهتماما خاصا لبعض العمليات التي تخالف نمط العمليات المعتادة في حركة الحساب، مثل العمليات ذات المبالغ الكبيرة او التي تتم بمبالغ صغيرة وعلى فترات دورية منتظمة دون ان يكون لها غرض واضح او سبب اقتصادي واضح، او العمليات التي تتم مع أطراف اخري في دول لا تطبق ضوابط مناسبة لمكافحة عمليات غسل الاموال.. كما نشير الي ان الشك في أي معاملة مصرفية في أحد الحسابات يستوجب مراجعة كافة الحسابات الأخرى لنفس المتعامل او تلك التي يكون هو شريكا فيها او وكيلا عن اصحابها اضافة الي اجراء مراجعة تاريخية لحركات هذه الحسابات ... الخ.

كما يجدر الانتباه بصورة عامة الي الاساليب الاربعة الرئيسة التي قد يلجا اليها محترفو هذه الاعمال المشبوهة عند التعامل مع البنوك بهدف تمرير معاملاتهم:

- التمويه DISGUISE
- الرشوة CORRUPTION
- امتلاك حسابات وهمية خاصة بهم ACQUISITION
- التهديد والابتزاز ERROR

ونعرض في السطور التالية نماذج لأعمال تعتبر غير عادية / مشبوهة ينبغي الانتباه لها بصورة جدية:

اولا: سلوك العميل المشبوه:

1. المتعامل ذو السلوك العصبي الواضح والزائد والمفرط احيانا.
2. المتعامل الذي يقوم بمناقشة موظف المصرف حول سجلات البنك او مقتضيات الابلاغ عن الدفعات النقدية وبنية واضحة لتجنب هذه المتطلبات القانونية.
3. المتعامل الذي يقوم بتهديد موظف المصرف في محاولة منه لثني الموظف عن اداء واجبه بتعبئة تقرير الشك او التأكد من الهوية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. المتعامل الذي يظهر الاستياء وعدم الرغبة في اكمال عملية معينة عند علمه بواجب الابلاغ عنها.
5. المتعامل الذي يقترح منح موظف المصرف مبلغا من المال على سبيل الشكر والامتنان.
6. المتعامل الذي يتصرف بشكل غير طبيعي مثل تفادي الحصول على معدلات فائدة اعلي على رصيد الحساب الكبير.
7. المتعامل الذي يكون أحد موظفي القطاع العام او القطاع الخاص ويقوم بفتح حساب باسم أحد افراد العائلة وبحيث يقوم هذا الفرد بإيداعات نقدية ضخمة لا تتناسب او تتوافق مع مصدر الدخل المشروع والمعروف لهذه العائلة.
8. المتعامل الذي يقوم بإيداعات نقدية كبيرة دون القيام بعد (احصاء) هذه الايداعات.
9. المتعامل الذي يقوم باستبدال الفئات الصغيرة للأوراق النقدية بفئات أكبر.
10. المتعامل الذي تحتوي ايداعاته النقدية على اوراق مزيفة او عفنة او عتيقة او ملوثة بشكل كبير.
11. المتعامل الذي يكون طالبا في المدرسة او الجامعة ويقوم بشكل غير منتظم بجوالات او عمليات تبديل عملات وبمبالغ كبيرة.
12. الحسابات التي تظهر سرعة كبيرة في حركة الاموال فيه ولكن تحتفظ بأرصدة متدنية في كل من بداية ونهاية العمل اليومي.
13. العمليات المصرفية المرتبطة مع وحدات مصرفية خارجية (OFF Shore) وتتشابه اسماؤها مع اسماء بعض المؤسسات المصرفية الشرعية والمعروفة بسمعتها الجيدة .
14. العمليات المصرفية والمرتبطة بدول او جزر نائية لا يمكن العثور عليها باستخدام الخرائط والاطلس.
15. وجود وكيل او محام او مستشار مالي يقوم بأداء المعاملات المصرفية بدون وجود الوثائق المناسبة لذلك مثل الوكالات القانونية.
16. المتعامل الذي يرفض تقديم وثائق اثبات الشخصية او يرفض توضيح الغرض من العملية المالية.
17. المتعامل ذو السوابق الاجرامية المعروفة، والمشترك في تعاملات مالية ضخمة.
18. المتعامل الذي يجهل الحقائق الاساسية المتعلقة بالعملية المالية او غير مهتم بخصوص معدلات الفائدة، ونسب الضرائب او غيرها.
19. المتعامل الذي يسيطر عليه شخص اخر عند حضوره للبنك حيث يبدو هذا المتعامل غير مدرك او كبير السن ويصحبه عند تنفيذ هذه العملية شخص لا يرتبط معه بصلة قرابة.
20. المتعامل الذي يقوم بتنفيذ تعاملات نقدية في حين ان طبيعة العمل الذي يقوم به لا ينتج عنه او يتطلب هذا الحجم من التعامل النقدي.
21. المتعامل الذي يقوم بشكل متكرر بأرسال حوالات او استقبالها في حين ان طبيعة نشاطه التجاري وفي الاحوال العادية لا تتطلب مثل هذا النوع من الحوالات وبغض النظر عن مبالغها.
22. المتعامل الذي يقدم وثائق اثبات شخصية غير عادية او مشكوك فيها وفي الوقت نفسه غير مستعد لتزويد البنك بالمعلومات الشخصية الخاصة به.
23. المتعامل الذي يحاول فتح حساب دون وثائق اثبات شخصية او معرفين او عنوان محلي.
24. المتعامل الذي يزود المصرف بعنوان دائم له يقع خارج منطقة خدمات المصرف او خارج البلاد.
25. المتعامل الذي يكون تليفون المنزل او العمل الخاص به مفصولا.
26. المتعامل الذي يرفض او يوافق على مضض على الكشف عن تفاصيل النشاطات المتعلقة بعمله او تزويد بيانات مالية او وثائق خاصة بشركته.

ثانيا: العمليات النقدية المشبوهة:

1. المتعامل الذي يأتي بصحبة عميل اخر الي المصرف عند امناء صناديق مختلفين ومن ثم يقومان بتنفيذ عمليات نقدية اقل من الحد الواجب الابلاغ عنه او التحقق من الهوية.
2. المتعامل الذي يقوم بفتح عدة حسابات باسم واحد او بعدة اسماء، ومن تم يقوم بعدة ايداعات نقدية تقل عن الحد الواجب الابلاغ عنه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. المتعامل الذي يقوم بتنفيذ عمليات نقدية غير عادية من خلال استخدام اجهزة الصراف الالي خصوصا المبالغ الكبيرة والتي لا تتناسب مع طبيعة نشاط العميل.
4. المتعامل الذي يقوم بعمليات سحوبات وايداعات نقدية بمبالغ كبيرة بدون سبب واشح يتعلق بطبيعة نشاطه، او بالنسبة لنشاط لا ينتج مثل هذه الكميات الضخمة من النقد.
5. المتعامل الذي يقوم بعدة عمليات ضخمة في عدة فروع للمصارف في اليوم نفسه او يقوم بتنظيم اشخاص لعمل ذلك نيابة عنه.
6. المتعامل الذي يقوم بإيداعات في عدة حسابات بمبالغ اقل من الحد الواجب الابلاغ عنه ومن ثم يقوم بتجميع الاموال من هذه الحسابات في حساب واحد وبعد ذلك تحويلها الي الخارج.
7. المتعامل الذي يحاول استرجاع جزء من ايداعه النقدي الذي يتجاوز الحد الواجب الابلاغ عنه، عند علمه بوجوب التحقق من الهوية او تعبئة تقرير بعمليات نقدية.
8. المتعامل الذي يقوم بعدة ايداعات نقدية كل منها اقل من الحد الواجب الابلاغ عنه وذلك باستخدام اجهزة الصرف الالي.
9. حسابات الشركات والتي تتميز بالسحوبات والايداعات النقدية بشكل كبير بدلا من استخدام الشيكات او الادوات المصرفية الأخرى.
10. المتعامل الذي يقوم بتنفيذ عدد غير عادي من عمليات تبديل وصرافة العملات.
11. المتعامل الذي يقوم بإيداع اعداد كبيرة من الشيكات السياحية عادة من نفس الفئات وذات ارقام متسلسلة.

ثالثا: عمليات التحويل / الحوالات المشبوهة:

1. غير المتعاملين الذين يقومون بعمل تحويل برقي باستخدام اموال تحوي العديد من ادوات الدفع المختلفة وكل منها اقل من الحد الواجب الابلاغ عنه.
2. وجود حوالة برقية واردة مع تعليمات بتحويل قيمتها الي الخارج دون اثباتها في الحساب، او تحويل قيمتها الي شيكات شخصية.
3. الحوالات البرقية والتي يتم تحويلها بمبالغ ضخمة الي الدول المعروفة بتطبيق السرية المصرفية.
4. قيام المستفيد من حوالة برقية واردة بشراء ادوات نقدية مختلفة فورا وذلك للدفع الي طرف اخر.
5. ارتفاع حجم التحويلات البرقية الدولية لاحد الحسابات بدون وجود تحويلات مسبقة بهذا الحجم لنفس الحساب، او حيث تكون طبيعة نشاط العميل لا تبرز هذا الحجم من التحويلات.
6. المتعامل الذي يقوم بشكل متكرر بتحويل برقي الي الخارج لأموال يدعي بانها ارباح دولية.
7. المتعامل الذي يقوم بشكل متكرر بتحويل برقي الي الخارج لأموال يدعي بانها ارباح دولية.
8. المتعامل الذي يقوم باستلام العديد من الحوالات البرقية الواردة بمبالغ صغيرة وفورا يقوم بتحويل مجموع هذه الحوالات، بحوالة برقية صادرة بمبلغ ضخم الي بلد اخر.
9. المتعامل الذي يقوم بإيداع ادوات لحامله في حسابه من ثم يقوم بتنفيذ حوالة برقيا الي طرف ثالث.

رابعا: النشاطات المشبوهة والمتعلقة بصناديق الامانات:

1. زيادة عدد مرات استخدام المتعامل لصناديق الامانات والتي قد تشير الي احتفاظه بكميات كبيرة من النقد في هذه الصناديق.
2. قيام المتعامل باستئجار العديد من هذه الصناديق.

خامسا: النشاطات المشبوهة والمتعلقة بعمليات الائتمان:

1. وجود بيانات مالية للمتعامل ذات دلالات لا تتفق مع المبادئ المحاسبية العامة.
2. محاولة المتعامل اظهار العمليات المالية بشكل معقد للغاية وأكثر مما ينبغي.
3. المتعامل الذي يقوم فجأة بسداد قرض كبير دون تفسير واضح ومعقول لمصدر الاموال المستخدمة في السداد.
4. المتعامل الذي يقوم بضمان قرض باستخدام ايداعاته النقدية.
5. المتعامل الذي يقوم باستخدام ضمان نقدي في الخارج للحصول على قرض.

سادسا: النشاطات المشبوهة والمتعلقة بالحسابات التجارية:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. العميل الذي يقوم بتقديم بيانات مالية عن نشاطه التجاري والتي تختلف بشكل واضح عن الشركات الأخرى والتي تمارس نفس النشاط.
2. قيام شركات كبيرة نسبيا بتقديم والتي تقبل الشيكات من زبائنها، باي سحوبات كبيرة من حساباتها مقابل ايداع هذه الصكوك، مما يشير الي امكانية وجود مصادر دخل اخري.
3. احتفاظ المتعامل بعدد ضخم من الحسابات يبدو مبالغا فيه مقارنة بنوع النشاط التجاري الذي يمارسه.
4. حسابات الشركات او المؤسسات والتي تظهر نشاطا قليلا او غير منتظم وذلك بشكل دوري.
5. وجود ظروف معينة تحيط يطلب الحصول على القرض من المصرف، تؤدي لرفض البنك منح هذه القروض لوجود شكوك حول صحة وصلاحية ضمانات هذا القرض.

سابعاً: الظروف المشبوهة لعمليات تمويل التجارة:

1. قيام المتعامل باستخدام الحسابات الاستثمارية كألية لتحويل الاموال الي مواقع خارجية بشكل محدد.
2. عدم اكتراث المتعامل بالقرارات المتعلقة بالحسابات الاستثمارية مثل الرسوم او اليات الاستثمار المناسبة.
3. قيام المتعامل بتصفية مالية كبيرة عن طريق سلسلة من العمليات النقدية الصغيرة.

ثامناً: المعاملات المصرفية والمالية الدولية:

1. بناء ارصدة كبيرة لا تتناسب مع معدل دوران العمل التجاري للعميل والتحويل المتتالي الي حساب او حسابات مفتوحة في الخارج.
2. طلبات متتالية لإصدار شيكات سياحية وحوالات بعملات اجنبية او ادوات اخري قابلة للتداول بمبلغ يفوق الحد المعتمد كمؤشر من دون ابداء اسباب واضحة.
3. ايداعات متتالية لشيكات المسافرين او الحوالات بالعملات الاجنبية والتي تزيد قيمتها عن الحد المعتمد كمؤشر بدون ابداء اسباب واضحة، خاصة إذا كانت صادرة من الخارج.

تاسعاً: استعمال خطابات الاعتماد لنقل الاموال بين الدول:

1. ان تكون المبالغ الواردة في وثائق خطابات الاعتماد المقدمة من العميل الي المصرف او سلطات الجمارك غير مطابقة للأصل، وفي هذه الحالة على المصرف ايقاف الاجراءات الخاصة بالعملية واتخاذ الاجراءات اللازمة.
2. ان يكون حجم التسهيلات غير مطابق للضمانات في الحيازة ومع طبيعة او مستوي النشاطات.
3. العملاء الذين يقومون بتسديد القروض المصنفة (رديئة) قبل الوقت المتوقع.
4. التمويل مقابل اصول لا تتوافق مع وضع العميل او يكون مصدر تلك الاصول غير معروف او تكون الاسعار مبالغ فيها.
5. المشاركات التي يكون مصدر مساهمة العميل فيها غير معروف او لا تتوافق مع امكانيات العميل (الربيعي، 2005).

المبحث الثالث: الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال

هناك عدة معايير دولية لمكافحة غسل الأعمال ومن أهمها (منقول عن انيفة وأبوراوي، (2025):

1 - فريق العمل المالي) FATF) :

هي هيئة مشتركة بين بعض الحكومات تضع معايير دولية لمكافحة غسل الأموال وتعمل هذه القوانين على تشجيع الاستجابة العالمية لهذه المعايير وتضم في عضويتها 32 دوله ومنظمتين وهما (مجلس التعاون الخليجي والمفوضية الأوروبية) ويعمل فريق العمل المالي مع جميع الهيئات الأقليمة في العالم حيث صادق عليه 180 دولة.

2 - توصيات فريق العمل المالي) FATF) :

حددت توصيات فريق العمل المالي مجموعه تدابير على البلدان والمؤسسات المالية لمواجهة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ويجب القيام بها وهى:

- اعتماد قوانين تجرم غسيل عائدات الجريمة أو تقديم مساندة ماليه أو مادية للاجئين.
- انشاء وحدة استخبارات مالية لتلقى المعلومات وتحليلها ونشرها بشأن المعاملات المرتقبة التي تطبق على عمليات غسيل الأموال.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- تعاون المؤسسات المالية مع بعضها البعض في التحري عن الجرائم وتقديمها للمحاكمة.

الدراسة الميدانية:

أولا: منهجية الدراسة واجراءاتها:

1 ـ مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة الكفرة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة؛ فقد لجأ الباحثان إلى استخدام أسلوب الحصر الشامل، وذلك بالتطبيق على جميع أفراد مجتمع الدراسة

2 ـ توزيع وتجميع البيانات:

تم تحقيق اهداف الدراسة من خلال الاعتماد على استمارة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض، وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان الى قسمين رئيسيين إذ عكس الجزء الأول الخصائص الشخصية للمبحوثين، اما القسم الثاني فأحتوي على ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بتطبيق الإجراءات الرقابية لعمليات غسل الاموال، وتم توزيع (53) استمارة استبيان شملت كل مجتمع الدراسة المستهدف للتعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية في مدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية على عمليات غسل الأموال، وبلغ ما تم تجميعه (53) استمارة استبيان أي ما نسبته 100 %، وبالتالي يكون ما نسبته 100% من استمارات الاستبيان تم اخضاعها للتحليل.

وفي هذا الجزء أُستخدم مقياس ليكرت Likert Scale الخماسي لبيان الالتزام بتطبيق كل فقرة من فقرات الاستبيان، وقد خصص لكل حالة من الحالات وزن يتفق مع أهمية الحالة، كما هو مبين في الجدول رقم (1) التالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وبما أن المقياس المستخدم مكون من خمس أوزان، فقد تم حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) للحصول على طول كل خلية (5 ÷ 4 = 0.80)، وبالتالي تحديد بداية ونهاية الخلايا الخمس المستخدمة للتعبير عن درجات الالتزام بتطبيق الإجراءات الرقابية على عمليات غسيل الاموال مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) معيار ليكرت لتفسير النتائج الوصفية.

المستوى	الوزن النسبي (%)		الاتجاه	المتوسط المرجح	
	إلى أقل من	من		إلى أقل من	من
منخفض جدا	36	20	غير موافق بشدة	1.8	1
منخفض	52	36	غير موافق	2.6	1.8
متوسط	68	52	محايد	3.4	2.6
مرتفع	84	68	موافق	4.2	3.4
مرتفع جدا	إلى أقل من أو تساوي100	84	موافق بشدة	إلى أقل من أو تساوي 5.0	4.20

3 ـ تحكيم الاستبيان:

تم صياغة فقرات الاستبيان اعتمادا علي الدراسات السابقة التالية: العاجز (2005)، احمد (2009)، عمر (2009)، بشير و غفير (2022)، وذلك لتحقيق اهداف الدراسة .

4 ـ ثبات وصدق أداة الدراسة:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تعد أدوات القياس من الركائز الأساسية في البحوث العلمية، اذ تعتمد دقة النتائج ومصداقيتها علي مدي ما تتمتع يه هذه الأدوات من خصائص سيكو مترية جيدة، وفي مقدمتها الصدق والثبات، حيث يقصد بالثبات مدي اتساق الأداة في قياس ما وضعت لقياسه، في حين يشير الصدق الي قدرتها علي قياس الظاهرة المستهدفة بدقة وانطلاقا من أهمية التحقق من هذه الخصائص قبل تطبيق الأداة ميدانيا علي 20 مبحوث لغرض اختبار معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة باستخدام معامل الفاكرونباخ (Alpha Cronbach's)، وذلك للتأكد من صلاحيتها للاستخدام وتحقيق اهداف البحث بصورة علمية دقيقة .

جدول رقم (3) معامل الصدق والثبات

الأداة	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha Cronbach's	معامل الصدق
الأداة بالكامل	40	0.924	0.961

تشير نتائج الجدول الي ان الأداة المستخدمة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل الفا كرو نباخ (0.924)، وهو ميدل علي اتساق داخلي مرتفع بين فقرات الأداة، كما تم حساب معامل الصدق باستخدام طريقة الصدق الذاتي من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات، حيث بلغ (0.961)، وهي قيمة مرتفعة تعكس تمتع الأداة بدرجة عالية من الصدق، مما يؤكد صلاحيتها للتطبيق الميداني وتحقيق أهداف الدراسة.

اساليب تحليل البيانات:

أولا: معلومات المشاركين

بعد تجميع استمارات الاستبيانات تم معالجتها احصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences (SPSS) وذلك من خلال الاساليب التالية:

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص المبحوثين.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتفسير الاجابات الخاصة بالاتجاهات حول الالتزام بتطبيق الإجراءات الرقابية لعمليات غسيل الاموال.

1 ـ الخصائص العامة للمبحوثين:

جدول (4): توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب المصرف

ت	اسم المصرف	العدد	%
1	شمال افريقيا فرع الكفرة	11	20.8
2	الوحدة فرع الكفرة	20	37.7
3	الجمهورية فرع الكفرة	13	24.5
4	التجارة والتنمية فرع الكفرة	9	17
المجموع		53	100

نلاحظ من الجدول السابق رقم (4) الخاص بتوزيع افراد مجتمع الدراسة حسب المصرف ان اعلى نسبة وهي 37.7% من افراد مجتمع الدراسة متمثلة في موظفي مصرف الوحدة و24.5% كانت لمصرف الجمهورية و20.8% لموظفي مصرف شمال افريقيا، وجاء مصرف التجارة والتنمية بأقل نسبة حيث بلغت 17%.

جدول (5): توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب العمر

العدد	الفئات العمرية	%
5	أقل من 25 سنة	9.4
20	من 25 – 30 سنة	37.7

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

16	من 36-45 سنة	30.2
9	من 46 -60 سنة	17.0
3	أكثر من 61 سنة	5.7
53	المجموع	100.0

يبين جدول رقم (5) ان 9.4%% من المستجيبين بلغت اعمارهم اقل من 25 سنة، و37.7% بلغت اعمارهم محصورة من 25 الى اقل من 30 سنة، و30.2% تراوحت اعمارهم من 36 الى اقل من 45 سنة، وما نسبته 17% من المستجيبين انحصرت أعمارهم من 46 سنة الى 60 سنة، اما 5.7% كانت أعمارهم أكبر من 60 سنة، وبالتالي نستنتج ان ما نسبته 77.3% من المستجيبين بلغت اعمارهم على الاكثر 45 سنة أي انهم من فئة الشباب، الامر الذي يعتقد انه يشير إلى توفر طاقات تملك روح التطوير والابداع كما تملك المرونة في التأقلم مع المستجدات.

جدول (6): توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
دبلوم متوسط	3	5.7
بكالوريوس	34	64.2
دبلوم عالي	4	7.5
ماجستير	7	13.2
دكتوراه	5	9.4
المجموع	53	100

يبين جدول رقم (6) أن من المستجيبين مؤهلهم العلمي "دبلوم متوسط، و 64.2% من المستجيبين مؤهلهم العلمي بكالوريوس وتعد هذه النسبة الأعلى من بين فئات مجتمع الدراسة مما يدل على توفر قدرات متعلمة ولها القدرة على فهم، اما ما نسبته 7.5% من المبحوثين بلغت 9.2%، اما فيما يتعلق بالمؤهلات العليا فقد بلغت نسبة حملت الماجستير 13.2% و9.4% من حملت الدكتوراه، وعليه يمكننا القول ان ما نسبته 71.6% من حملة المؤهلات الجامعية، اما 22.6% من حملة شهادات الدراسات العليا وهذا يعطي مؤشر بأن المؤهلات تنسجم وطبيعة العمل في المصارف.

جدول (7): توزيع مجتمع الدراسة بحسب المصرف التخصص العلمي

التخصص	العدد	%
محاسبة	36	67.9
اقتصاد	7	13.2
إدارة أعمال	10	18.9
المجموع	53	100

من الجدول السابق رقم (7) يلاحظ أن النسبة المئوية لتخصص محاسبة بلغت 67.9% وهي النسبة الأكبر من بين التخصصات، كذلك فأن اجمالي ما نسبته 32% من المبحوثين تخصصهم اقتصاد وإدارة اعمال، مما يشير الى ان تلك التخصصات تنسجم مع طبيعة العمل في القطاع المصرفي.

جدول (8): توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	العدد	%
مدير الفرع	4	7.5

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قسم الحسابات الجارية	16	30.2
وحدة غسل الأموال	6	11.3
مراجع داخلي	9	17.0
الخزينة	7	13.2
وحدة تنسيق الأموال	3	5.7
خدمات الكترونية	5	9.4
نائب مدير الفرع	3	5.7
المجموع	53	100

نلاحظ من الجدول السابق رقم (8) ان اكثر الوظائف التي يشغلها المبحوثين تتمثل في مدراء الفروع رؤساء الأقسام ونواب مدراء الفروع وموظفين بوحدة تنسيق الأموال ومراجعين دخليين ووحدة تنسيق الأموال وموظفي خدمات الكترونية حيث يمثل شاغلو هذه الوظائف نسبة اجمالية 86.8%، وهذا يعني أن المبحوثين على صلة جيدة بموضوع الدراسة.

جدول (9): توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب سنوات الخبرة العملية

سنوات الخبرة	العدد	%
(من 1 - 5) سنة	15	28.3
(من 6 – 10) سنة	15	28.3
(من 11 - 15) سنة	12	22.6
(من 16 – 20) سنة	4	7.5
أكثر من 20 سنة	7	13.2
المجموع	53	100

من الجدول السابق رقم (9) نلاحظ ان نسبة 28% من المبحوثين خبرتهم تتراوح من سنة الى 5 سنوات، وهي نفس نسبة المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم أكثر من 5 سنوات الى 10 سنوات، اما اجمالي ما نسبته 43.4% من المبحوثين تتراوح خبرتهم من 11 سنة الى 15 سنة، كذلك نلاحظ ان ما نسبته 13.2% من المبحوثين تبلغ خبرتهم الوظيفية اكثر من 20 سنة، وبالتالي فان اجمالي ما نسبته 71.7% من المبحوثين تتراوح خبرتهم من 6 سنوات لأكثر من 20 سنة ، وهذا يساعد في فهم محاور موضوع الدراسة، ويعزز من إدراكهم لأهمية موضوع الدراسة وامتلاكهم للمعلومات الكافية عنه.

2 ـ مجالات الدراسة:

في هذا الجزء تم تحديد اتجاهات المبحوثين حول متغير الدراسة والابعاد المكونة له، وذلك من خلال استخراج المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لعبارات الأبعاد المختلفة ونفس المقاييس حُسبت لإجمالي كل بُعد وللمحور بالكامل وقد تم الاعتماد على المعيار الاتي في تفسير النتائج:

جدول(10) معيار ليكرت لتفسير النتائج الوصفية

المتوسط المرجح		الاتجاه	الوزن النسبي(%)		المستوى
من	إلى أقل من		من	إلى أقل من	
1	1.8	غير موافق بشدة	20	36	منخفض جدا
1.8	2.6	غير موافق	36	52	منخفض
2.6	3.4	محايد	52	68	متوسط
3.4	4.2	موافق	68	84	مرتفع

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4.20	إلى أقل من أو تساوي 5.0	موافق بشدة	84	إلى أقل من أو تساوي100	مرتفع جدا

ثانيا: بيانات تتعلق بالدراسة

التحليل الوصفي لفقرات المحور الاول: هل تلتزم المصارف التجارية الليبية في مدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب؟

جدول (11): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي .

التسلسل	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الأهمية النسبية	الرتبة
1	هل يتم التحديد الصحيح لهوية العميل بناءا علي المستندات الصحيحة (جواز سفر/بطاقة شخصية)؟	4.547	0.774	90.9	مرتفع جدا	1
2	هل يتم الحصول علي معلومات شخصية عن العميل مثل اسمه وعنوانه وتوقيعه وارقام الهاتف والمهنة ومصدر الاموال؟	4.340	0.783	86.8	مرتفع جدا	4
3	هل يتم الحصول علي نسخة من مستندات تحديد هوية العميل والتأكد من مطابقتها للمستندات الاصلية عند فتح الحساب؟	4.547	0.695	90.9	مرتفع جدا	1
4	هل يتم مقابلة العميل عند فتح الحساب وجها لوجه واخضاع جميع الحسابات للمقابلة والتحقق من هوية العميل ؟	4.491	0.669	89.8	مرتفع جدا	2
5	هل يتم الطلب من العميل اعطاء معلومات عن اية حسابات مصرفية موجودة مع بنوك محلية اخري ؟	3.566	1.294	71.3	مرتفع	8
6	هل يتم بذل الجهود والعناية الواجبة في حال كانت هناك شكوك بشأن نزاهة وصحة البيانات حول هوية العميل التي جري الحصول عليها سابقا. ؟	4.170	0.802	83.4	مرتفع	6
7	هل يتم في المستقبل التحقق من هوية العميل واعادة تقييم العلاقة به ؟	3.943	1.064	78.9	مرتفع	7
8	هل يتم حظر فتح اية حسابات مجهولة الهوية او ذات اسماء مستعارة ؟	4.396	1.007	87.9	مرتفع جدا	3

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9	هل يتم العمل علي تحديث البيانات الخاصة بأصحاب الحسابات القديمة وبشكل دوري ومستمر ؟	4.302	0.845	86.0	مرتفع جدا	5
10	هل يتم التحقق من هوية غير العملاء الذين يستفيدون من الخدمات المصرفية مثل (بطاقات الائتمان، التحويلات المالية السريعة،	4.170	0.914	83.4	مرتفع	6
المتوسط العام	تلتزم المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب	4.247	0.577	84.9	مرتفع جدا	

نلاحظ من الجدول رقم (11) ان الأهمية النسبية للمتوسط العام للفقرات المتعلقة بمدي التزام المصارف التجارية الليبية بمدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط العام 4.247 بمتوسط نسبي 84.9 الامر الذي يعني التزام المصارف التجارية الليبية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب، وجاءت الفقرات (1 ، 3) بالمرتبة الاولي والتي تنص علي (التحديد الصحيح لهوية العميل بناءا علي المستندات الصحيحة، و كذلك الحصول علي نسخة من مستندات تحديد هوية العميل والتأكد من مطابقتها للمستندات الأصلية عند فتح الحساب)، بمتوسط حسابي (4.547)، وبأهمية نسبية مرتفعة جدا، في حين جاءت الفقرة (5) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.566)، وبأهمية نسبية مرتفعة، والتي تنص علي (الطلب من العميل اعطاء معلومات عن اية حسابات مصرفية موجودة مع بنوك محلية اخري).

التحليل الوصفي لفقرات المحور الثاني: هل تلتزم المصارف التجارية الليبية في مدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال؟

جدول (12): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي .

التسلسل	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي(%)	الأهمية النسبية	الرتبة
1	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بإيداعات نقدية كبيرة بصورة غير عادية بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه ؟	4.340	0.898	86.8	مرتفع جدا	1
2	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بإيداعات نقدية متكررة خلال فترة زمنية معينة بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه ؟	4.151	0.949	83.0	مرتفع	3
3	هل يتم التحقق من الايداعات النقدية المتكررة التي يقوم بها اشخاص او جهات ليست لها علاقة بالعميل في حسابه ؟	4.151	0.841	83.0	مرتفع	3

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بإيداعات نقدية بمبالغ كبيرة يستعمل فيها الشيكات او ادوات مصرفية اخري ؟	4.170	0.871	83.4	مرتفع	4
5	هل يتم التحقق من العميل الذي لديه زيادات كبيره في الايداعات النقدية دون مبرر واضح لتلك الزيادات وخاصة اذا ما كان تتبع هذه الايداعات تحويلها الي حسابات اخري لا تربطها بالعميل صله واضحة ؟	4.132	0.941	82.6	مرتفع	5
6	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم باستخدام عدة الات صرف الي منفصلة لأجراء معاملات نقدية متزامنة علي نفس الحساب	3.906	1.061	78.1	مرتفع	14
7	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بتبديل كميات كبيرة من الاوراق النقدية من فئات صغيرة الي فئات كبيرة دون مبرر واضح ؟	3.962	1.109	79.2	مرتفع	11
8	هل يتم التحقق من الحسابات التي تتلقي ايداعات نقدية او تحويلات متعددة تم يتم غلقها بعد فترة صغيرة او تركها غير نشطه	4.000	0.961	80.0	مرتفع	10
9	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بعمليات متعددة من حسابه الي حسابات في مصارف اخري ، وتم تعود الاموال مره اخري الي نفس الحساب	3.925	1.053	78.5	مرتفع	13
10	هل يتم التحقق من العميل الذي يتلقى تحويلات بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاطه ؟	4.057	0.989	81.1	مرتفع	7
11	هل يتم التحقق من العميل الذي يتلقى او يصدر حوالات متكررة مع اطراف اخري ليس له بهم علاقة واضحة ؟	4.075	0.997	81.5	مرتفع	6
12	هل يتم التحقق من العميل الذي يتلقى حوالات بمبالغ كبيرة بصفه منتظمة من مناطق تشتهر بجرائم معينه مثل تجارة المخدرات او الهجرة غير شرعية ؟	4.226	0.912	84.5	مرتفع جدا	2

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

13	هل يتم التحقق من العميل الذي يتلقى حوالات كبيرة من الخارج علي حسابات راكده او غير نشطة ؟	4.019	1.083	80.4	مرتفع	9
14	هل يتم التحقق من العميل الذي يكون حسابه وسيط بين اطراف او حسابات اخري ؟	3.943	1.167	78.9	مرتفع	12
15	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بشراء او بيع عملات اجنبية بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه ؟	4.038	1.037	80.8	مرتفع	8
16	هل يتم التحقق من العميل الذي يقوم بطلبات متكررة للحصول علي شيكات سياحية وغيرها من الادوات القابلة للتداول بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه ؟	3.925	1.158	78.5	مرتفع	13
المتوسط العام	تلتزم المصارف بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف علي العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الاموال)	4.064	0.767	81.3	مرتفع	

نلاحظ من الجدول رقم (12) ان الأهمية النسبية للمتوسط العام للفقرات المتعلقة بمدي التزام المصارف التجارية الليبية بمدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام 4.064 بمتوسط نسبي 81.3 الامر الذي يعني التزام المصارف التجارية الليبية بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف علي العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الاموال، وجاءت الفقرات (1) بالمرتبة الاولي والتي تنص (التحقق من العميل الذي يقوم بإيداعات نقدية كبيرة بصورة غير عادية بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه)، بمتوسط حسابي (4.340)، وبأهمية نسبية مرتفعة جدا، في حين جاءت الفقرة (6) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.906)، وبأهمية نسبية مرتفعة، والتي تنص علي (التحقق من العميل الذي يقوم باستخدام عدة الات صرف الي منفصلة لأجراء معاملات نقدية متزامنة علي نفس الحساب).

التحليل الوصفي لفقرات المحور الثالث: هل تلتزم المصارف التجارية الليبية في مدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال؟

جدول (13): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.

التسلسل	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي(%)	الأهمية النسبية	الرتبة
1	هل يعد نظام مكافحة غسل الاموال المطبق في المصرف كافيا لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويقيمها ويتخذ التدابير الفعالة لحفظها ؟	3.981	1.028	79.6	مرتفع	8
2	هل توجد ادارة خاصة في المصرف لمكافحة غسل الاموال؟	4.132	0.941	82.6	مرتفع	2

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3	هل توجد اليات وسياسات فعالة لتعاون بين المصارف محليا؟	3.868	1.020	77.4	مرتفع	9
4	هل قوانين سرية المعلومات المصرفية لا تحول دون تطبيق نظام مكافحة غسل الاموال في المصرف؟	3.453	1.218	69.1	مرتفع	12
5	هل لا يوجد لدي المصرف حسابات مجهولة او حسابات بأسماء من الواضح انها وهمية ؟	3.113	1.296	62.3	متوسط	13
6	هل يتم تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات او بيانات او معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة عند فتح الحساب ؟	4.038	1.270	80.8	مرتفع	6
7	هل يتم تحديد هوية المستفيد الحقيقي للحساب واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته ؟	4.019	1.135	80.4	مرتفع	7
8	هل يتم بذل العناية الواجبة والمستمرة والتدقيق في العمليات التي يتم أجراؤها في الحساب ، بما في ذلك معرفة مصدر الاموال اذا اقتضي الامر ؟	3.717	1.199	74.3	مرتفع	11
9	هل يتم الاحتفاظ بكافة السجلات الضرورية للعميل المتعلقة بالعمليات المحلية والدولية لمدة 5 سنوات علي الاقل بعد انتهاء علاقة العميل بالمصرف ؟	4.057	1.134	81.1	مرتفع	5
10	هل السجلات المستخدمة لدي المصرف تعتبر كافيه للحصول علي معلومات عند الضرورة ؟	4.075	1.053	81.5	مرتفع	4
11	هل يقوم المصرف في حالة الاشتباه بعمليات ناتجه عن عملية غسل اموال بإبلاغ الجهات المختصة ؟	4.075	1.124	81.5	مرتفع	4
12	هل مدير المصرف وموظفيه العاملون به متمتعين بحماية قانونية عند الابلاغ علي عملية غسل اموال ؟	3.792	1.098	75.8	مرتفع	10
13	هل المصرف خاضع لنظام رقابي من الجهات العليا في الدولة ؟	4.302	0.932	86.0	مرتفع جدا	1

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

14	هل الجهات الرقابية الخاضع لها المصرف تقوم بعمليات تفتيش علي مدي التزام المصرف بمتطلبات مكافحة غسل الاموال ؟	4.113	0.993	82.3	مرتفع	3
المتوسط العام	تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF)	3.910	0.771	78.2	مرتفع	

نلاحظ من الجدول رقم (13) ان الأهمية النسبية للمتوسط العام للفقرات المتعلقة بمدي التزام المصارف التجارية الليبية بمدينة الكفرة بتطبيق الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام 3.910 بمتوسط نسبي 78.2 الامر الذي يعني التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ((FATF، وجاءت الفقرات (13) بالمرتبة الاولي والتي تنص علي ان(المصرف خاضع لنظام رقابي من الجهات العليا في الدولة)، بمتوسط حسابي (4.302)، وبأهمية نسبية مرتفعة جدا، في حين جاءت الفقرة (5) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.113)، وبأهمية نسبية متوسطة، والتي تنص علي ان (لا يوجد لدي المصرف حسابات مجهولة او حسابات بأسماء من الواضح انها وهمية).
كما قمنا أيضا بالتحقق من تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وذلك لتحديد الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول (14): نتائج اختبار كلمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov لاختبار تبعية المتغيرات الرئيسية للتوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
المتغير	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	احصاء الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	إحصاءه الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تلتزم المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب	0.146	53	0.007	0.93	53	0.004
تلتزم المصارف بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف علي العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الاموال)	0.172	53	0.00	0.859	53	0.00
تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF)	0.153	53	0.003	0.896	53	0.00

يتبين من خلال نتائج اختبار تبعية متغيرات الدراسة الرئيسية للتوزيع الطبيعي أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث قلت القيم الاحتمالية المناظرة لاحصاءات الاختبار ر عن مستوى المعنوية المفترض (α =0.05)،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبناء على هذه النتيجة فإننا لا نستطيع استخدام الأساليب المعلمية للتحقق من صحة فرضيات الدراسة بل سنستخدم الأساليب اللامعلمية .

الفرضية الصفرية الأولى: لا تلتزم المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب بشكل معنوي احصائيا.

جدول (15): نتائج اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الأولى

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط او الوسيط الفرضي	القيمة الاحتمالية	القرار الاحصائي
تلتزم المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب	4.247	4.300	0.577	3	0.00	رفض الفرضية الصفرية

من خلال نتائج الاختبار تبين ان متوسط المحور الاول (تلتزم المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب) قد بلغ 4.247 بانحراف معياري بلغ 0.577 ووسيط بلغ 4.300 وقد اشارت نتائج الاختبار أن الوسط والوسيط يختلفا بشكل معنوي عن الوسط والوسيط الفرضي للمقياس حيث قلت القيمة الاحتمالية عن مستوي المعنوية المفترض 5%. وعليه فإننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على التزام المصارف الليبية التجارية بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب بشكل معنوي.

الفرضية الصفرية الثانية: لا تلتزم المصارف بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الأموال بشكل معنوي احصائيا.

جدول (16): نتائج اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الثانية

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط أو الوسيط الفرضي	القيمة الاحتمالية	القرار الاحصائي
تلتزم المصارف بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف علي العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الأموال	4.064	4.188	0.767	3	0.00	رفض الفرضية الصفرية

من خلال نتائج الاختبار تبين ان متوسط المحور الثاني (تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الأموال) قد بلغ 4.064 بانحراف معياري بلغ 0.767 ووسيط بلغ 4.188 وقد اشارت نتائج الاختبار أن الوسط والوسيط يختلفا بشكل معنوي عن الوسط والوسيط الفرضي للمقياس حيث قلت القيمة الاحتمالية عن مستوي المعنوية المفترض 5%. وعليه فإننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على التزام (التزام المصارف الليبية التجارية بالمؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الأموال) بشكل معنوي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفرضية الصفرية الثالثة: لا تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) بشكل معنوي احصائيا.

جدول (17): نتائج اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط أو الوسيط الفرضي	القيمة الاحتمالية	القرار الاحصائي
تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمعايير الد ولية لمكافحة غسل الأموال (FATF)	3.910	4.071	0.771	3	0.00	رفض الفرضية الصفرية

من خلال نتائج الاختبار تبين ان متوسط المحور الثالث (تلتزم المصارف الليبية التجارية بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) قد بلغ 3.910 بانحراف معياري بلغ 0.771 ووسيط بلغ 4.071 وقد اشارت نتائج الاختبار أن الوسط والوسيط يختلفا بشكل معنوي عن الوسط والوسيط الفرضي للمقياس حيث قلت القيمة الاحتمالية عن مستوي المعنوية المفترض 5%. وعليه فإننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (التزام المصارف الليبية التجارية بالمعايير الد ولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) بشكل معنوي.

النتائج والتوصيات:

في ضوء الجوانب النظرية والتطبيقية، وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة للتعرف على التزام المصارف التجارية الليبية العاملة في نطاق بلدية الكفرة، تم التوصل الي النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

1. بينت الدراسة ان محور التزام المصارف التجارية الليبية العاملة في نطاق بلدية الكفرة بتحديد هوية العميل والمالك الحقيقي للحساب كان مرتفعاً جداً فقد بلغت قيمة متوسط الإجابة 4.247 وفق مقياس التدرج الخماسي.
2. بينت الدراسة ان محور التزام المصارف التجارية الليبية العاملة في نطاق بلدية الكفرة بالتحقق من العميل الذي يتلقى تحويلات بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاطه كان مرتفعاً فقد بلغت قيمة متوسط الإجابة 4.057 وفق مقياس التدرج الخماسي.
3. بينت الدراسة ان محور التحقق من التزام المصارف التجارية الليبية العاملة في نطاق بلدية الكفرة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) كان مرتفعاً فقد بلغت قيمة متوسط الإجابة 3.910 وفق مقياس التدرج الخماسي.
4. يتم التحديد الصحيح لهوية العميل بناءًا على المستندات الصحيحة (جواز سفر/بطاقة شخصية)، كذلك هل يتم الحصول على نسخة من مستندات تحديد هوية العميل والتأكد من مطابقتها للمستندات الاصلية عند فتح الحساب.
5. يتم التحقق من العميل الذي يقوم بإيداعات نقدية كبيرة بصورة غير عادية بما لا يتناسب مع طبيعة نشاطه، وهل يتلقى حوالات بمبالغ كبيرة بصفه منتظمة من مناطق تشتهر بجرائم معينه مثل تجارة المخدرات او الهجرة غير شرعية.
6. المصرف خاضع لنظام رقابي من الجهات العليا في الدولة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصول العميل على معلومات عن اية حسابات مصرفية موجودة مع بنوك محلية اخري، وكذلك التحقق من العميل الذي يقوم باستخدام عدة الات صرف الي منفصلة لأجراء معاملات نقدية متزامنة على نفس الحساب.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من عدم وجود لدي المصرف أي حسابات مجهولة او حسابات بأسماء من الواضح انها وهمية.
3. العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن يتمتع العاملون بالمصارف بحماية قانونية عند الابلاغ على عملية غسل أموال.
4. التعاون مع الهيئات البحثية في الجامعات الليبية بهدف عقد دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال للموظفين العاملين بالمصارف والجهات الرقابية للرفع من قدراتهم وتنمية مهاراتهم لزيادة معرفتهم بعمليات غسل الأموال، والإجراءات الرقابية للحد منها وخاصة في ظل التطور الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي.
5. اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية للحد من ظاهرة غسل الأموال في ظل التطور الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

[1] أحمد، علي عبد الله .(2009) .*الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها* [ورقة بحثية]. فلسطين.
[2] أنيفة، محسن علي، وأبوراوي، رمضان علي. (2025). دور المصارف التجارية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الاقتصاد الليبي .*مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، .(25)
[3] بركات، إبراهيم محمد .(2007) .*أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية* . المؤتمر العلمي السابع: إدارة المخاطر والمحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان.
[4] بشير، سارة رجب، وغفير، كاميليا مسعود. (2022). مدى تطبيق المصارف التجارية للإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال .*مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية*، .(6)
[5] البقمي، ناصر بن محمد .(2005) .*جريمة غسل الأموال* .الورقة الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية.
[6] الربيعي، زهير سعيد .(2005) .*غسل الأموال آفة العصر.. أم الجرائم* .مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
[7] الرفاتي، إيهاب حمد .(2007) .*عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف الفلسطينية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
[8] العاجز، رنا فاروق .(2008) .*دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال في فلسطين* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
[9] عمر، شركار ظاهر .(2009) .*الأموال المشبوهة ودور البنك المركزي*.
[10] مشهور، نعيم أيمن. (2012). البنوك وعمليات غسيل الأموال .*مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، جامعة البلقاء، .(33)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).